



عقد الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي

بيان

موافقة الدول على مضاعفة مواردها من أجل حماية التنوع البيولوجي بحلول 2015
خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي

ومن بين أهم النتائج إيلاء أهمية خاصة للمناطق البحرية الغنية في تنوعها البيولوجي

حيدرآباد، الهند في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2012 - وافقت حكومات العالم على زيادة التمويل دعماً للأنشطة التي تهدف الى وقف معدل فقدان التنوع البيولوجي خلال الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر أطراف الإتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، الذي إنتهى اليوم.

وافقت الدول على مضاعفة تمويلها لجهود الدول النامية نحو تحقيق أهداف التنوع البيولوجي الموافق عليها دولياً بالإضافة الى تحقيق الأهداف الرئيسية من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020. ويعتبر بحر السرجاس وأرخبيل تونغسا والمواقع المرجانية الرئيسية خارج ساحل البرازيل من بين مجموعة مناطق بحرية من المتوقع أن تحظى بإهتمام خاص من قبل الحكومات كجزء من الجهود المتجددة لإدارة محيطات العالم التي تمت الموافقة عليها بطريقة مستدامة في حيدرآباد.

والكثير من المناطق هي خارج حدود الولاية الوطنية، وبالتالي، تلقى القليل من الحماية أو لا حماية حالياً. وتتضمن المقررات الأخرى التي اتخذت خلال الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف (CBD COP 11) تدابير جديدة تهدف الى إدراج التنوع البيولوجي ضمن تقييمات الأثر البيئي المرتبط بالبنية التحتية وبغيرها من المشاريع التنموية في المناطق الساحلية والبحرية.

وقال بروليو فريزا دي سوزا دياز، الأمين التنفيذي للإتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي: "تأتي هذه النتائج في مرحلة أزمة إقتصادية، وهي تظهر أن العالم اليوم ملتزم في تنفيذ الإتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. نرى أن الحكومات تعمل على تنفيذ التنوع البيولوجي و على إعتبره فرصة يجدر تحقيقها أكثر من أن يكون مشكلة يجدر حلها.

"ونحتاج اليوم الى أن نمضي قدماً خلال السنتين المقبلتين، وتحت قيادة دولة الهند الكفوءة، رئيسة الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف، من أجل توطيد هذا العمل ومواصلته.

وتابع قائلاً: "أمل الحصول على المزيد من المساهمات دعماً لدعوة حيدرآباد لأبطال التنوع البيولوجي التي ستسمح لنا من تحقيق غاياتنا".

وقالت السيدة جاياتي ناتاراجان، وزيرة البيئة والغابات في الهند، ورئيسة مؤتمر الأطراف: "لن نسمح للأزمة الاقتصادية الحالية من أن تمنعنا من الإستثمار أكثر في تحسين الرصيد الطبيعي لا بل عليها أن تشجعنا على ذلك، من أجل ضمان خدمات النظم الإيكولوجية المتواصلة، التي تعتمد عليها الحياة على الأرض".

وقال أشيم شتاينر، وكيل الأمين العام في الأمم المتحدة والمدير التنفيذي في برنامج الأمم المتحدة للبيئة: "إن مؤتمر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي يعطي زخماً جديداً شق طريقه منذ سنتين في ناغويا".

وأضاف قائلاً، "أعطت الدول إشارة واضحة وأضافت المزيد من الإلتزامات تشدد الى أن التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية من أولويات التنمية وهي مركزية للإنتقال نحو إقتصاد أخضر شامل.

وتبقى تعبئة الموارد المالية الضرورية من القطاعين العام والخاص التي تضمن تحقيق أهداف العام 2020 تحدياً كبيراً، ولكن هنا في الهند، عبرت دول عديدة ومنها الدول ذات الإقتصاديات النامية عن تصميمها وعن الحاجة الملحة لإنتهاز فرص تقديم المزيد من الدعم المطلوب في هذا الشأن".

اتفاقيات بشأن التمويل

وافقت الدول المتطورة خلال المؤتمر على زيادة التمويل دعماً لجهود الدول النامية في تحقيق أهداف أيتشي للتنوع البيولوجي.

ومن خلال إستخدامها لرقم خط أساس عن معدل الإنفاق الوطني السنوي بشأن التنوع البيولوجي بين 2006 و2010، قالت الدول المتطورة أنها ستعمل على مضاعفة التدفقات المالية المرتبطة بالتنوع البيولوجي بحلول 2015.

وقد وافقت جميع الأطراف على زيادة بشكل كبير الإتفاق المحلي لحماية التنوع البيولوجي خلال الفترة ذاتها.

ويتم إستعراض هذه الأهداف والتقدم المحرز نحو تحقيقها بحلول 2014.

ولأول مرة، تعهدت الدول النامية خلال الإجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف، ومنها الهند وعدة دول أفريقية بمزيد من التمويل يضاهاي بكثير تمويلها الأساسي لعمل الإتفاقية.

وشهد المؤتمر على إطلاق نداء حيدرآباد لأبطال التنوع البيولوجي. ويقبل هذا البرنامج مساهمات من الحكومات والمنظمات دعماً للخطة الإستراتيجية للتنوع البيولوجي. وقد تعهدت حكومة الهند هذا الأسبوع بتقديم أكثر من 50 مليون دولار أمريكي، كجزء من هذا البرنامج.

ولأول مرة، قُدم تقييم بالموارد المالية المطلوبة لتلبية حاجات الدول النامية لتحقيق الإتفاقية الى مرفق البيئة العالمية الذي يشكل الآلية المالية للإتفاقية.

التنوع البيولوجي البحري

وافق 193 طرفاً على تصنيف المناطق البحرية ضمن قائمة متنوعة، بعض منها مشهورة لإحتوائها "الكنوز المخبأة" من الحيوانات والنباتات في العالم، تعتبر مهمة إيكولوجية أو بيولوجياً.

وفي بداية هذا الأسبوع، أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريره " Protected Planet 2012 " أي تقرير الكوكب المحمي لعام 2012 الذي رأى أن أكثر من نصف مناطق العالم الغنية في تنوعها البيولوجي تبقى غير محمية بالكامل، على الرغم من زيادة بنسبة 60 في المئة من عدد المناطق المحمية منذ 1990.

ويحسب تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أنه لتحقيق هدف أيتشي للتنوع البيولوجي الذي يضمن حماية 10 في المئة من المناطق البحرية بحلول 2020، لا بد من الإعتزاف بثمانية ملايين كلم مربع من المناطق البحرية المحمية الإضافية بأنها محمية وهي مساحة تكبر مساحة أستراليا.

وقد وافق مؤتمر الأطراف على إرسال نتائج هذا التصنيف الى الجمعية العامة للأمم المتحدة لتتظر بها إجراءات الأمم المتحدة ذات الصلة والمرتبطة باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وبشكل خاص فريق الجمعية العامة العامل الذي يدرس تطوير إتفاق دولي في المناطق المحمية البحرية الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية.

كما دعت أطراف الإتفاقية الى المزيد من البحث في التأثيرات الضارة المحتملة للضوضاء تحت سطح الماء الذي تثيره السفن على التنوع البيولوجي البحري والساحلي وسلطت الضوء على التخوف المتزايد من التأثيرات الضارة للتلوث البحري. وقد أقرت الأطراف التحدي المتزايد لتأثيرات تغير المناخ على الشعب المرجانية التي وافقت الأطراف على أنها تتطلب إستثمارات كبيرة للتغلب عليها.

وقد كانت هناك دعوة الى إدارة هيئات مصائد الأسماك لكي تؤدي دوراً كبيراً في التطرق الى تأثيرات مصائد الأسماك على التنوع البيولوجي.

وتعتمد مجموعات الإتفاقيات المتعلقة بالمحيطات والسواحل في الإجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف على الإلتزام الذي قامت به الدول خلال قمة ريو +20 للأمم المتحدة في حزيران/يونيو من أجل حماية النظم الإيكولوجية البحرية وإستعادتها وصيانة تنوعها البيولوجي.

خطط التنوع البيولوجي البحري

تمحورت معظم مفاوضات الإجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف حول الدعم المالي والعملية للدول في تنفيذ الخطط الوطنية للتنوع البيولوجي من أجل تحقيق الخطة الإستراتيجية للتنوع البيولوجي وأهداف أيتشي للتنوع البيولوجي لعام 2020.

إن مؤتمر الأطراف، في إستعراضه للتقدم العالمي المحرز في تنفيذ التدابير كهذه، أعاد تأكيده الحاجة الى تعزيز التعاون العلمي والتقني بين الدول، مع التشديد على أهمية تعزيز التعاون فيما بين الدول النامية. ولدعم هذه الجهود، أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع الإتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ومرفق البيئة العالمية و برنامج الأمم المتحدة للتنمية منتدى جديداً للإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي (NBSAP Forum) خلال الإجتماع الحادي عشر للأطراف. ويوفر هذا المنتدى الإلكتروني سهولة الدخول ومعلومات هادفة كأفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية والأدوات التعليمية من أجل الدول.

وتقدم مبادرة إقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي (TEEB) التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً سلسلة دلائل عملية للحكومات خلال الإجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف من أجل إدماج القيمة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية ضمن خطط التنوع البيولوجي الوطنية.

كما وافق الإجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف أيضاً على بعض التدابير من أجل إشراك القطاعات الإقتصادية الأبرز كالشركات والمنظمات الإنمائية، من أجل إدماج أهداف التنوع البيولوجي في خططها وبرامجها.

طور الإجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف أنشطة جديدة دعماً لتحقيق الهدف 15 من أهداف أيتشي الذي يدعو لإستعادة 15 في المئة من المناطق المتدهورة.

وقد تم دعم هذا العمل من خلال دعوة أطلققتها، على هامش هذا الإجتماع، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) وأمانة إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD) وغيرها من الهيئات من أجل القيام بعمل مشترك دعماً لهذا المقرر.

ودعا المقرر بشأن تغير المناخ والتنوع البيولوجي الى تعزيز التعاون بين الإتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ومبادرات تغير المناخ التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك تخفيض الإنبعاثات الناشئة عن إزالة الغابات وتدهور الغابات (+REDD).

وبما أن الغابات تشكل موطناً لأكثر من نصف الأنواع الأرضية، إن المبادرات كتخفيض الإنبعاثات الناشئة عن إزالة الغابات وتدهور الغابات حيث يمكن للدول النامية أن تحصل على مدفوعات مقابل تعويضات الكربون للغابات

المتبقية، يساهم بقدر كبير في تحقيق أهداف أيتشي الدولية للتنوع البيولوجي، بالإضافة الى المبادرات المتعلقة بالحد من إنبعاثات الكربون.

ويغطي المقرر المشورة التقنية بشأن حفظ الغابات والإدارة المستدامة للغابات وتعزيز مخزون الكربون في الغابات. ولكن لاحظ مؤتمر الأطراف أيضاً مناقشات عن الحاجة الى ضمانات التنوع البيولوجي تتعلق بتخفيض الإنبعاثات الناشئة عن إزالة الغابات وتدهور الغابات وما يشابهها من تحفيزات. فأنشطة كغرس الأحراج في مناطق ذات قيمة عالية في التنوع البيولوجي، أو تحويل الغابات الطبيعية الى مزارع الحرجية قد يكون لها تأثير ضار على التنوع البيولوجي.

وإعتمد مؤتمر الأطراف توصيات لتحسين الإستخدام والإدارة المستدامين لأنواع الحيوانات التي يتم صيدها كالحوم أذغال في المناطق المدارية وشبه المدارية، حيث أدى الصيد الواسع النطاق والإتجار بالحيوانات الى "متلازمة الغابات القارغة" وهي تهدد بطريقة متزايدة الأمن الغذائي والأمن الإيكولوجي للغابات وللنظم الإيكولوجية الأخرى. وتسعى أمانة الإتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي مع منظمة الأغذية والزراعة والمنظمات الأخرى الى إنشاء "شراكة تعاونية معنية بالإدارة المستدامة للحياة البرية" من أجل دعم الدول النامية في تنفيذ الأحكام ذات الصلة بالإتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

وإعتمد الإجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف مقررأ بشأن المناطق المحمية يعطي إطار عمل لتحقيق هدف أيتشي الحادي عشر. ودعا المقرر الى إدماج خطط العمل الوطنية للمناطق المحمية ضمن الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي المنقحة.

في موازاة ذلك، عقدت قمة للمدن والسلطات المحلية بدعم من المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية. وإعتمد المشاركون إعلان حيدرآباد بشأن الحكومات دون الوطنية والمدن وغيرها من السلطات الأخرى من أجل التنوع البيولوجي، الذي يدعم عمل المدن لتحقيق الإستراتيجية العالمية للتنوع البيولوجي ويدعو الى المزيد من التنسيق بين مستويات الحكومة.

للمزيد من المعلومات، يرجى الإتصال بـ:

David Ainsworth، موظف الإعلام في الإتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، الهاتف (نقال) +1 514 561 2720

البريد الإلكتروني: David.ainsworth@cbd.int

Bryan Coll، مسؤول مكتب الإعلام في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الهاتف: +254 731 666 214 البريد

الإلكتروني: bryan.coll@unep.org / unepnewsdesk@unep.org

ملاحظات للمحررين

مقررات أخرى للإجتماع الحادي عشر للأطراف:

رحب مؤتمر الأطراف بإنشاء المنهاج الحكومي الدولي للتعاون السياساتي والعلمي في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES) في أوائل هذه السنة وأقر بمساهمته الممكنة في تحسين فعالية الإتفاقية. طلب مؤتمر الأطراف من المنبر المساهمة في التقييمات التي تساعد على تحقيق أهداف أيتشي للتنوع البيولوجي. وقد تقرر أن تعطي الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية التابعة للإتفاقية خلال إجتماعها المقبل معلومات تفسيرية إضافية عن المهام المطلوبة من المنبر وإحالة المعلومات الى المنبر قبل إجتماعه العام الثاني في نهاية العام 2013.

كما اعتمد مقرر حول المادة 8(ي)، المتعلقة بالمجتمعات الأصلية والمحلية يوفر العناصر المهمة للعمل على الإستخدام التقليدي والمستدام. وقد إستقدم المقرر ثلاثة مهامات قد تساهم في تنفيذ بروتوكول ناغويا بما في ذلك خطوط إرشادية تتعلق بالموافقة المسبقة عن علم والشروط المتفق عليها بصورة متبادلة وغيرها. وقد قدمت الحكومات توجيهات لإعداد دخول بروتوكول ناغويا حيز التنفيذ ووافقت على عقد إجتماع ثالث للجنة الحكومية الدولية لبروتوكول ناغويا خلال السنتين المقبلتين. وقد تم الحث على إستكمال عدد من المهامات قبل دخول البروتوكول حيز التنفيذ وبتوقيت ملائم.

للحصول على القائمة الكاملة لمقررات مؤتمر الأطراف في إجتماعه الحادي عشر، يرجى زيارة الموقع:

www.cbd.int/cop11

الإتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي (CBD)

بعد ان فتح باب التوقيع على الإتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي خلال قمة الأرض في ريو دي جانيرو في العام 1992 ودخلت قيد التنفيذ في ديسمبر/كانون الأول 1993، شكلت الإتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي معاهدة دولية لحفظ التنوع البيولوجي، والاستخدام المستدام لمكونات التنوع البيولوجي، والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية. وتضم الإتفاقية 193 طرفاً فتصبح مشاركة البلدان فيها مشاركة شاملة تقريباً. وتهدف الإتفاقية الى معالجة كافة التهديدات المحدقة بالتنوع البيولوجي، وخدمات الأنظمة البيئية، بما فيها التهديدات من التغير المناخي وذلك بواسطة التقييمات العلمية، وتطوير الأدوات والحوافز والعمليات ونقل التكنولوجيا والممارسات الجيدة مع الإشراف الكامل والفعال لأصحاب المصلحة ذات الصلة ومنها المجتمعات الأصلية والمحلية والشباب والمنظمات غير الحكومية والنساء ومجتمع الأعمال.

يعتبر بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة الأحيائية إتفاقية فرعية تابعة لها يهدف الى حماية التنوع البيولوجي من المخاطر المحتملة التي تمثلها الكائنات الحية المحورة الناجمة عن التكنولوجيا الحيوية الحديثة. ولغاية اليوم، صادق 164 بلد بالإضافة الى الإتحاد الأوروبي على بروتوكول قرطاجنة. وقد اتخذت أمانة الإتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وبروتوكول قرطاجنة مقراً لهما في مونتريال، كندا. للمزيد من المعلومات، زيارة الموقع www.cbd.int.

عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)

تأسس في العام 1972، وبات صوت البيئة ضمن منظومة الأمم المتحدة، يعمل هذا البرنامج كحافز ومؤيد ومتقف وميسر لتعزيز الإستخدام الرشيد والتنمية المستدامة للبيئة العالمية. ويعمل هذا البرنامج مع العديد من الشركاء بمن فيهم كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المحلي.

ويشمل عمل البرنامج تقييم الظروف البيئية العالمية والإقليمية والوطنية وإتجاهاتها؛ وتطوير الأدوات البيئية الدولية والوطنية؛ تعزيز المؤسسات للإدارة الرشيدة للبيئة؛ وتسهيل نقل المعارف والتكنولوجيات للتنمية المستدامة؛ وتشجيع الشراكات الجديدة وإتجاهات الفكر ضمن المجتمع المحلي والقطاع الخاص. للمزيد من المعلومات، زيارة www.unep.org.

قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة التقارير خلال الإجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف التقارير التالية:

تقرير إقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي حول المياه والأراضي الرطبة:

<http://www.unep.org/newscentre/Default.aspx?DocumentID=2697&ArticleID=9305&l=en>

تقرير تجنب المجاعات في المستقبل:

<http://www.unep.org/newscentre/Default.aspx?DocumentID=2697&ArticleID=9303&l=en>

تقرير حماية الكوكب 2012:

<http://www.unep.org/newscentre/Default.aspx?DocumentID=2697&ArticleID=9308&l=en>

دلائل الإقتصاديات والنظم الإيكولوجية لتنفيذ أهداف أيتشي 2 و 3 و 11:

<http://www.unep.org/newscentre/Default.aspx?DocumentID=2697&ArticleID=9307&l=en>

تقرير نشرة توقعات المدن والتنوع البيولوجي

<http://www.unep.org/newscentre/Default.aspx?DocumentID=2697&ArticleID=9302&l=en>
